مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التحري الفعال للمراجع الخارجي عن احتيال الإدارة في التقرير المالي
اسم الكاتب: د. محي الدين حمزة، د. راغب الغصين، رشا فتحي جديني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4329
تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 23:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (1) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (1) 2012

التحري الفعال للمراجع الخارجي عن احتيال الإدارة في التقرير المالي

الدكتور محي الدين حمزة*
الدكتور راغب الغصين**
رشا فتحي جديني ***

(تاريخ الإيداع 24 / 10 / 2011. قُبِل للنشر في 23 / 1 / 2012)

□ ملخّص □

إن تقييم الخطر هو عملية مراجعة وتحليل شاملة للشركة لتقرير مكان وجود المخاطر ونمط الإجراءات التصحيحية المطلوبة. يساعد هذا التقييم المدقق على تحديد واستهداف مناطق الخطر العالي.

والاحتيال استراتيجي في طبيعته، ويتضح هذا في تأثر نزعة الإدارة لارتكاب الاحتيال بالمراجعة المتوقعة وتأثر نهج المراجع في كشف الاحتيال بمدى ودرجة احتمال ارتكاب الإدارة للاحتيال.

فالتفكير في السياق الاستراتيجي لكشف الاحتيال يعتمد على نظرية اللعبة، حيث تسعى هذه النظرية للتنبؤ بسلوك الفرد اعتماداً على أفضل استجابة لذلك الفرد والتي يحددها: حوافز ودوافع الفرد + توقعات الفرد لسلوك خصمه المحتمل.

إن أخذ المراجع بالاعتبار لرد فعل الشركة الخاضعة للتدقيق تجاه خيارات المدقق هو ما يعرف بالتفكير الاستراتيجي.

بناء عليه، سيتم تطوير مناهج الاحتيال في القوائم المالية بالشكل الذي سيفشل معه نهج المراجعة النمطي للمدقق في اكتشافها. وسيستخدم المراجع الفعال التفكير الاستراتيجي لأجل التحري الفعال عن ذلك النشاط الاحتيالي. أي أن المدقق سينفذ إجراءات غير متوقعة وسيستخدم اختبارات لم يسبق أن شهدتها الإدارة.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاستراتيجي: قيام المراجع بدراسة رد الفعل المحتمل للشركة الخاضعة للتدقيق تجاه خياراته التي يتخذها، والتصرف بناء على ذلك.
Treadway: اللجنة الوطنية للتقرير المالي الاحتيالي

* أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية
** مدرس – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (1) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (1) 2012

The External Auditor's Effective Detection of Management Fraud in Financial Reporting

Dr. Mohiuddin Hamza [*]
Dr. Ragheb AL-Ghussein [**]
Rasha Fathi jaddini [***]

(Received 24 / 10 / 2011. Accepted 23 / 1 / 2012)

□ ABSTRACT □

A risk assessment is a comprehensive review and analysis of a company to determine where the risks are and the type of corrective actions needed. Such an assessment helps auditors to target areas with high risks.

Fraud is strategic in nature such that management's propensity to commit fraud is affected by anticipating audit and the auditor's approach to detecting fraud is affected by the potential for committing fraud by management.

The thinking involved in a strategic setting such as the detection of financial statement fraud is based on a game theory, which seeks to predict behavior based on an individual's best response determined by that individual's motivations and beliefs and their anticipation of the opponent's likely behavior.

The auditor's consideration of an auditee's response to auditor choices is referred to as "strategic reasoning".

As a result, financial statement fraud schemes will be developed in a way that prevents them from detection by the auditor's typical audit approach. And the effective auditor will use strategic reasoning to effectively detect this fraudulent activity. In other words, the auditor will perform unexpected procedures and use tests that management has not seen before.

Keywords: Strategic thinking: The auditor's consideration of an auditee's response to auditor choices, and act accordingly.
Treadway: National Committee of the fraudulent financial report

[*]**Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria.**

مقدمة:

يعتبر الاحتيال سمة كل ثقافة منظمة في العالم، حيث يؤثر على العديد من المنظمات بغض النظر عن حجمها، موقعها، صناعتها. في أوروبا، تبعاً لإحصاءات المسح الذي قامت به PWC على الجريمة الاقتصادية العالمية للأعوام ما قبل 2006، فقد وقعت 42.5% من الشركات الأوروبية الأكبر ضحية للاحتيال في عامي 2000 وَ2001. عبر كافة الشركات التي تم مسحها، كانت الكلفة الوسطية للاحتيال تعادل 6.7 مليون يورو. وفوق كل ذلك، حوالي 40% من المنظمات الأوروبية الكبيرة، تعتقد بأن خطر الاحتيال المستقبلي سيكون كحد أدنى بنفس مستوى ارتفاعه الحالي، في حين يعتقد ثلث تلك المنظمات بأن هذا الخطر المستقبلي سيزيد (سيكون أعلى من الآن). [1]

أظهرت دراسة إيرنست ويونغ على الشركات الرائدة والهيئات العامة في 32 بلداً أن أكثر من 50% منها كانت ضحية للاحتيال في السنة الماضية، وأن 84% من إجمالي الخسائر مرده إلى طاقم العمل وأن 50% من حوادث الاحتيال الهامة والجدية تم ارتكابها من قبل إدارة المنظمة بالذات. وشكلت سرقة النقدية وخطط الشراء معظم حوادث الاحتيال التي تم التقريرعنها في الدراسة، أما الأسباب فكانت الضوابط الداخلية الضعيفة ومعرفة المدراء الماليين المحدودة بالضوابط الداخلية.

وفي تقرير خاص لعام 1999عن الاحتيال في التقرير المالي أوضح بيزلي كارسيللو وهيمانسون بأن المدراء التنفيذيين مسؤولون عن 72% من الحالات والمدراء الماليين عن 43% من الحالات وأن المدراء التنفيذيين مع المدراء الماليين مسؤولون بالتضامن عن83% من إجمالي الحالات. [2]

وفي مجال الاحتيال الهام في التقرير المالي – في دراستين على هذه المسألة معلوماتهما مستقاة من هيئة الأوراق المالية الأمريكية – فقد وجد أن أكثر من 70% من إجمالي حالات الاحتيال في القوائم المالية ارتكبت من قبل أعلى المسؤولون التنفيذيين في الإدارة العليا لدى المنظمة. [3]

أهمية البحث وأهدافه:

تطرح الباحثة هنا التساؤلات التالية:

- ما هي أهم العوامل المؤدية لاحتيال الإدارة؟
- وهل يمكن تقييم خطر الاحتيال بناء عليها؟
- كيف يتم اكتشاف احتيال الإدارة في القوائم المالية؟
- هل تكفي إجراءات التدقيق العادية للمدقق الخارجي؟ أم أن هناك حاجة لإجراءات استراتيجية أكثر تعقيداً ترتكز إلى أساس منطقي معين؟

وتهدف الباحثة إلى:

1-تغطية الشق الوقائي للاحتيال عبر:

أ- تقييم المدقق الخارجي لخطر احتيال الإدارة استناداً لأساس علمي.

ب- تطوير أدوات أكثر لمنع ومكافحة الاحتيال عبر تحليل وتصنيف دوافع احتيال الإدارة.

2-تغطية الشق العلاجي للاحتيال عبر:

أ- اعتماد المدقق الخارجي لآلية فعالة لكشف وتحري احتيال الإدارة في القوائم المالية.

فروض البحث:

1- تتفق الدراسات حول أسباب احتيال الإدارة في العديد من المحاور.

2- إن تحري الاحتيال في القوائم المالية يستلزم من المدقق الخارجي التنبؤ بكيفية استجابة زبونه لإجراءاته التدقيقية.

3- تستلزم عملية التنبؤ هذه من المراجع الخارجي بالنتيجة انتهاج إجراءات وممارسات تدقيقية أكثر حداثة وصرامة ودقة ودهاء.

منهجية البحث:

ستتبع الباحثة منهجاً استنباطياً يقوم على دراسة القواعد والمعايير الدولية والدراسات والأبحاث المتاحة المتعلقة بعلوم التدقيق الخارجي ومكافحة الاحتيال المالي لأجل وضع إجراءات وممارسات مراجعة فعالة لكشف احتيال الإدارة عبر أخذ حوافز الإدارة و ردود أفعالها تجاه إجراءات المدقق الخارجي بعين الاعتبار بغية الخروج بالنتائج التي تحقق أهداف هذه الدراسة وتختبر فرضياتها.

مضمون البحث:

يبين شيلتون، ويتينغتون، ولاندسيتيل[4] ملخصاً لعوامل خطر الاحتيال الأخرى غير المذكورة في بيان معيار التدقيق رقم 82 / SAS N0.82[5]. حيث يدرج الجدول رقم 1 عوامل الخطر والدراسات التي قامت بفحص تلك العوامل:

الجدول رقم (1): عوامل خطر الاحتيال من دراسات مختارة (لا تدخل ضمن SAS 82):

الأفقي:

1- Loebbecke et al. (1989)[6]
2- Persons (1995)[7]
3- McMullen et al. (1996)[8]
4- Dechow et al. (1996)[9]
5- Beasley (1996)[10]
6- Summers and Sweeney (1998)
7- COSO (1999)[11]
8- Bell and Carcello (1999)[12]

العمودي:

عوامل خطر الاحتيال:

قيادة، إدارة الشركة وضبطها:

- نسبة أقل للعناصر الخارجية (من الخارج) في مجلس الإدارة:5+6
- نسبة أكبر لمتاجرة عناصر الشركة (من موظفين ومدراء) بأسهمها:6
- وضع الملكية:7
- سيطرة وهيمنة الإدارة على مجلس المديرين:4

- المدير العام التنفيذي هو الذي يرأس المجلس (نتيجة صلاحياته الخيالية وغير القانونية):4+6
- المدير العام التنفيذي هو مؤسس الشركة:4+6
- لا وجود لحامل أسهم خارجي له حصة كبيرة في حقوق الملكية:4
- لا وجود للجنة التدقيق:4
- تجتمع لجنة التدقيق أقل من مرتين في السنة:6
- شخص من داخل الشركة له نسبة كبيرة في حقوق الملكية أو مدراء ذوو خبرة ضئيلة يتخذون القرارات لصالح الشركات الأخرى (بدلاً من مصلحة شركتهم) ولهم نسبة كبيرة في حقوق الملكية:6
- روابط عائلية بين المدراء و/أو الموظفين المسؤولون:6
- محددات على فعالية لجنة التدقيق (بسبب نوعية ومدى المعلومات التي تتلقاها):6+8
- المدير العام التنفيذي للشركة هو الأول والوحيد الذي شغل هذا المنصب:6

الضبط الداخلي:

- تقرير الإدارة عن الضبط الداخلي على أنه الدليل على وجود قواعد للسلوك:3
- ضوابط وعمليات أقل صرامة ودقة تطبق على الفترة الزمنية الفاصلة بين فترتي التقرير المالي المتتاليتين: 6+8

الأداء المالي:

- الرغبة في جذب التمويل الخارجي بكلفة منخفضة
- تركيب الأصول: النسب التالية عالية:2

الذمم المدينة/إجمالي الأصول، المخزون/إجمالي الأصول، موجودات متداولة/إجمالي الأصول

- معدل أقل لدوران رأس المال:2

أخرى:

- شركة جديدة لم يسبق أن تمت مراجعتها أو تمت مراجعتها ولكن المعلومات المتوفرة عنها من المدقق السابق غير كافية:6

خصائص الإدارة وأثرها على بيئة الضبط والمراقبة:

- الإدارة لا تتمتع بالخبرة:1+8
- تعارض المصالح داخل الشركة و/أو العاملين فيها:1
- التدخل الكبير من قبل الشركة:1+8
- إدراك الإدارة لخطر يتهدد المناصب فيها لدى التقرير عن أداء ضعيف:1
- تعرض الإدارة وميلها لاتخاذ مخاطر عالية وفي غير محلها:1+8
- المستوى المعيشي الفاره لأعضاء الإدارة:1+8
- تتمتع الإدارة بسمعة ضعيفة في مجتمع المال والأعمال:1+8
- التزامات تعاقدية هامة:1
- منظمة لامركزية بدون ضبط كاف وواف:1+8
- إدارة غير نزيهة:1+8

- تغيير كبير في شخصية بعض أفراد الشركة:1+8

وتقترح COSO[13] / لجنة المنظمات الراعية لهيئة Treadway / الحوافز الأساسية التالية للاحتيال:

1- تغطية الأصول التي تم اختلاسها للمنفعة الشخصية.

2-زيادة سعر السهم لزيادة المنافع المتحققة للمتعاملين من الداخل ولاستلام عوائد نقدية أعلى عند إصدار أسهم جديدة.

3-الحصول على وضع إدراج السهم في البورصة المحلية الوطنية أو الحفاظ على المتطلبات الدنيا للإدراج في البورصة لتجنب شطب السهم من الإدراج.

4-تجنب خسائر ما قبل الضريبة (في قائمة الدخل) ودعم النتائج المالية الأخرى.

كما قامت COSO [14] بدراسة الاحتيال في القوائم المالية، وطورت تصنيفاً للمخططات القابلة للتطبيق من قبل الشركات العامة. حيث تحدد COSO تلك المخططات فيما يلي:

-الاعتراف الخاطئ بالإيراد.

-المغالاة في تقييم الأصول.

-تقييم المطاليب/النفقات بأقل من قيمتها الحقيقية.

-اختلاس الأصول.

-الإفصاح غير الكافي وغير الملائم.

-تقنيات متنوعة أخرى.

حيث تتضمن حوالي نصف حالات الاحتيال في القوائم المالية المغالاة في تقييم الإيرادات والأصول، واعتبار تضخيم الإيرادات النمط الاحتيالي الأكثر شيوعاً ضمن احتيال القوائم المالية.

خطط الاحتيال في القوائم المالية: [15]

تم ذكر ومناقشة تلك الخطط ومحاولة معالجتها في بيان معيار التدقيق رقم 99 / SAS NO.99 "دراسة واختبار الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية". وتتضمن أغلب خطط الاحتيال في القوائم المالية نوعاً من أنواع خطط التلاعب بالإيرادات، لهذا السبب نرى أن SAS NO.99 يركز على وجوب افتراض المدقق المالي لاحتمال حدوث هذا النوع من الاحتيال في دفاتر الزبون والبحث بشكل متعمد عن هذا النوع من الاحتيال خلال عملية التدقيق. إن أكثر مخططات الاحتيال في القوائم المالية شيوعاً تتعلق بتضخيم الإيرادات. ففي بعض الحالات، وبكل بساطة تختلق الشركات الإيرادات (من الذمم المدينة إلى الإيرادات: قد يصنع المعجزات في الميزانية الختامية وقائمة الدخل).

هناك خمس خطط للاحتيال ضمن هذه الفئة وهي:

-اختلافات التوقيت (المعالجة الخاطئة للمبيعات): هنالك عدة طرق لارتكاب هذه الخطة بهدف تضخيم إيرادات الفترة المالية الحالية. تتمثل إحدى هذه الطرق في إرسال المخزون الفائض إلى رجال المبيعات أو وكلاء بضائع الأمانة ثم معاملة تلك الإرسالية على أنها صفقة مبيعات مكتملة! مع العلم التام بأنه سيتم إعادة معظم هذه البضاعة للشركة ولكن في فترة مالية لاحقة! وتعرف تلك الطريقة بـ "حمى تصريف البضائع". كما يمكن خرق GAAP بشكل آخر عبر الاعتراف المبكر بالإيراد والتسجيل الفوري لكامل المبيعات عند البداية، وكمثال على ذلك: ترتبط الشركة بعقد مدته ثلاث سنوات لتزويد خدمات لطرف آخر خلال هذه الفترة، ثم يتم تسجيل كامل إيراد هذا العقد ضمن الفترة المالية الجارية لتضخيم أرباح هذه الفترات على حساب الفترات المالية اللاحقة!

ومن الواضح فإن ذلك يمثل خرقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً/GAAP ولمبدأ المطابقة Matching Principle وقد استخدمت إنرون طريقة مماثلة في "كياناتها المنشأة لغرض خاص SPEs" حيث اعترفت بكامل الإيراد المتأتي من الاتفاقيات طويلة الأجل لتضعه ضمن السنة المالية الحالية. وفي احتيال من نوع آخر، اعترف المدير المالي لشركة مفلسة في إفادته بأنه كان يتم تسجيل العديد من المبيعات قبل أن تكتمل فعلياً!

-*الإيرادات الوهمية:* تخلق الإيرادات الوهمية وبكل بساطة عبر تسجيل مبيعات لم تحدث قط، وقد يشمل هذا زبائن حقيقيين أو وهميين. وتتمثل النتيجة النهائية في زيادة الإيرادات والأرباح، والأصول عادة (لأنها تمثل الجانب الآخر من القيد المحاسبي المزيف).

على سبيل المثال، تمثلت الخطة الاحتيالية لـ Equity Funding في استخدام إيرادات مزيفة لتضخيم الإيرادات والحسابات المدينة، قامت شركة إعادة التأمين هذه بغية خلق إيرادات مزيفة... قام المدير العام التنفيذي للشركة بكل بساطة بخلق بوالص تأمين وهمية، وبعد سبع سنوات تم أخيراً كشف الاحتيال (عام 1973) على يد موظف ساخط كان قد سرح مؤخراً، وبلغت قيمة الحسابات المدينة الوهمية وقتها 2 بليون دولار من إجمالي الحسابات المدينة البالغ 3 بليون دولار.

-إخفاء المطاليب (التسجيل الخاطئ للمطاليب): هناك طريقة لارتكاب هذا الاحتيال ببساطة عبر تأجيل تسجيل المطاليب في السنة المالية الجارية ليتم تسجيلها في الأشهر الأولى من السنة المالية التالية، وبذلك تتحمل السنة المالية الحالية مصاريف أقل. وبسبب هذا الاحتمال بالذات يقوم المراجع المالي بأداء اختبارات جوهرية على الفترة المالية اللاحقة للبحث عن الفواتير المؤرخة في السنة الحالية (التي يتم تدقيقها) والمسجلة في الأشهر الأولى من السنة المالية التالية.

وهناك طريقة أخرى لتحريك تلك المطاليب لمكان آخر، فإذا كانت الشركة ضخمة وتتبع لها عدة شركات، فيمكن حجب المطاليب عبر نقلها إلى الشركة التابعة، خاصة إذا كان لا يتم تدقيق تلك الشركة التابعة أو كان يتم تدقيقها من قبل شركة مراجعة تختلف عن شركة المراجعة التي تدقق الشركة الأم (وهنا يتوضح تعمد إخفاء الاحتيال). على الأرجح غالباً ما تلجأ الشركات لاتباع هذا المخطط، وذلك انطلاقاً من حقيقة صعوبة اكتشاف أعمال التدقيق والمراجعة لهذا المخطط الاحتيالي.

وعلى كل، إن كان هذا يحدث بالفعل، فيجب أن يكون هناك تغييرات في نسب معينة مثل: المديونية/الملكية، إيرادات السهم الواحد... إلخ.

قام المحتالون لدى شركة بارمالات باستخدام هذه الطريقة لإخفاء المطاليب وكانت النتيجة احتيالاً في القوائم المالية بقيمة تفوق 1.3 بليون دولار، وذلك عبر تحريك المطاليب إلى شركات تابعة في جزر الكاريبي بعيدة عن المركز الرئيسي للشركة في إيطاليا أو إلى شركات تدقق من قبل شركة مراجعة لا تراجع حسابات الشركة الأم. كما قام مسؤولو الشركة التنفيذيون بخلق أصول وتزييف وثائق تدعم قيودهم الوهمية، مما يوضح درجة تعقيد العديد من عمليات الاحتيال: فقد يبدأ المحتال بمخطط احتيالي مفرد، لكن وفي بعض الأحيان ينتهي الأمر بمخططات عديدة. كما استخدمت شركة أديلفيا نفس الطريقة الاحتيالية في نقل مطالبيها إلى شركات تابعة -حساباتها خارج الميزانية الختامية-

وأخيراً فإن الفشل في تسجيل المطاليب يحقق ذات الهدف، فبدون المطاليب لا يوجد مصاريف إضافية، لا تخفيض في الأصول أو لا نقصان في حقوق الملكية.

–الإفصاح غير الكافي / غير الملائم: إن الخاصية الأساسية للاحتيال هي السرية، ويحاول المحتال دوماً تغطية الاحتيال في الدفاتر... وتمتد تلك التغطية لتطال الإفصاح.

ففي حين كانت إنرون من الناحية التقنية ممتثلة لـ GAAP في الإفصاح عن "كياناتها المنشأة لغرض خاص/SPEs" ضمن القوائم المالية والتقارير السنوية، فقد كانت محتالة في معاملة الإيرادات ذات الصلة والتي لم تفصح عنها.

لقد أفصحت إنرون بالفعل عن الـ"SPEs"كما هو مطلوب ولكنها قامت بذلك بشكل معتم ومشوش لدرجة أنّ حتى الخبراء الماليين لم يستطيعوا قراءة تلك الكيانات وفهم عواقبها المالية بالضبط –وهو ما كان مقصوداً تحقيقه–

وإضافة إلى ذلك قام المدير المالي لإنرون آندرو فاستو –حسبما يشاع– بإخفاء صلة الشركة مع تلك الكيانات "SPEs" عن مجلس الإدارة ليعتم ويشوش الإفصاح عنها أكثر فأكثر.

تتضمن الطرق الأخرى الإفصاح عن: المطاليب، الأحداث الهامة، احتيال الإدارة. وقد يكون الإفصاح غير الكافي طريقة لإخفاء الدليل على الاحتيال.

–التقييم الخاطئ للأصول: إن تضخيم قيمة الأصول (غالباً: المدينون، المخزون، الأصول المعمرة)، و رسملة المصاريف، إنقاص الحسابات المقابلة (مخصص الديون المشكوك فيها، الاهتلاكات، الإطفاءات...)... بالنتيجة ستُظهِر النتائج المالية حقوق ملكية وأرباحاً أعلى من الحقيقة.

بالغت شركة هيلث ساوث في قيمة أرصدة أصولها لتغطي الأرباح القليلة عبر عدة سنوات. فالصفقة التي تجعل الأصل مديناً وحق الملكية أو الإيراد دائناً: تخلق الأرباح بشكل سحري.

في حالة الاحتيال في القوائم المالية لشركة وورلدكوم: كان استئجار خطوط الهاتف وبشكل واضح يعتبر "مصروفاً"، ومع ذلك قام المدير العام التنفيذي للشركة بإقناع المحاسبين الداخليين والمراجعين الخارجيين بمعاملة هذا المصروف كأصل، وبالتالي وعبر تحريك ملايين الدولارات من المصاريف إلى الميزانية الختامية، بدت قائمة الدخل فجأة بمظهر أفضل بكثير.

وحيث أن تحري المراجع المستقل عن الاحتيال يجب أن يبدأ من نقطة تقييم خطر الاحتيال...، تبين الباحثة فيما يلي كيف يمكن للمراجع أداء مهمة التقييم تلك:

تقييم خطر الاحتيال لدى الشركة:

إن تقييم الخطر هو عملية مراجعة وتحليل شاملة للشركة لتقرير مكان وجود المخاطر ونمط الإجراءات التصحيحية المطلوبة. يساعد هذا التقييم المدقق على تحديد واستهداف مناطق الخطر العالي.[16]

وهناك طريقة مبسطة لتقييم الخطر في الكيانات الصغيرة عبر نهج يعرف بـ " مسار السباحة ". حيث يتم إدراج مختلف العمليات على طول الجانب الأيسر، ويوضع في رأس القائمة الأشخاص الذين لديهم القدرة على التأثير على العملية. هنا يستطيع الفرد تمييز المناطق التي لا يوجد فيها فصل بين المهام و يحدد بالتالي مناطق الخطر العالي.

الجدول رقم (2) "مسارات السباحة / swimming lanes":

Swimming lanes	sam	Jane	larry	mary
- ضبط النقدية	x	----	---	x
- إدخال القيود في الدفاتر	---	X	x	x
- إيداع الشيكات	x	---	x	---

- القيام بالتسوية (المطابقة المصرفية)	---	X	---	x
- ضبط الذمم المدينة	X	x	x	---

ويبين جوني فرانك خطوات عملية تقييم خطر الاحتيال:[17]

1-تنظيم عملية التقييم: دمجها في دائرة النشاط الاقتصادي الحالية للمنظمة أو إنشاء دائرة منفصلة.

2-تحديد المناطق التي سيتم تقييمها: من الحسابات الهامة ووحدات العمل الموجودة على امتداد الشركة.

3-تعيين وتحديد الخطط والسيناريوهات المحتملة للاحتيال- والتي تؤثر بشكل نمطي على الصناعة أو المواقع:

- التقرير المالي الاحتيالي
- اختلاس الأصول
- نفقات ومطاليب لأغراض غير ملائمة (الرشاوى والفساد...)
- المنظمة التي ترتكب الاحتيال ضد الموظفين أو ضد أطراف ثالثة
- الاحتيال الضريبي
- سوء الإدارة المالي المرتكب من قبل الإدارة العليا

4-تقييم احتمال حدوث الاحتيال:

- ضعيف (باحتمال 1 من 20)
- ممكن
- أكيد

5-تقييم أهمية الخطر: -غير هام – هام إلى حد ما – جوهري

6-ربط ضوابط مكافحة الاحتيال: تحديد أنشطة الضبط والمراقبة لمخاطر الاحتيال التي تجمع بين احتمال الحدوث وأهمية الخطر

7-وضع نتائج التقييم في خطة المراجعة – إضافة لتوثيق نتائج تقييم الاحتيال

- وجد إيرنست ويونغ بأن احتمال حدوث الاحتيال لدى المنظمات التي لم تقم بعمل تقييم لخطر الاحتيال كان أكبر بمقدار 66.66% عن تلك الشركات التي أجرت ذلك التقييم – خلال السنتين الأخيرتين[18]

- وتقدم COSO مثالاً عن تقييم شامل لخطر الاحتيال في إصدارها المعنون بـ: " دليل للشركات العامة الأصغر حجماً "[19] ، حيث تم وضع مقياس لخطر الاحتيال لمختلف الوظائف مؤلف من 5 درجات (الدرجة 1 الأقل خطورة والدرجة 5 الأكثر خطورة).

حيث تم تنفيذ التحليل في بنية ممثلة في مجموعة نقاشية، ووثقت النتائج في جدول يوضح: المخاطر المحددة + درجتها + العوامل المسببة لتلك الدرجة

حيث تم تقديم مثال عن الخطر المحدد المتعلق بالاعتراف بالإيراد:

- يمكن ألا يتم الاعتراف بالإيراد بما يتوافق مع GAAP المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
- درجة الخطورة = 5
- العوامل المسببة لتلك الدرجة:

أ- قواعد معقدة للاعتراف بالإيراد

ب- مستوى المعرفة والعلم لدى الأشخاص المسؤولون عن تسجيل صفقات المبيعات

ت- التعقيد في صفقات الحسم والدعاية والإعلان

ث- أهداف عالية جداً لمستوى المبيعات

ج-هيكل الحوافز والمكافآت

ح-محددات الأنظمة المساعدة / الداعمة

ونبين فيما يلي في الجدول رقم (3): مصفوفة تقييم الخطر في الميزانية الختامية[20]:

الجدول رقم (3): مصفوفة تقييم الخطر -1-

القائمة المالية: الحساب / الإفصاح	النسبة المئوية	الأثر على القوائم المالية	خصائص الحساب	خصائص العملية الاقتصادية	خطر الاحتيال	العوامل الخارجية	الدرجة الكلية (التصنيف العام)	الوجود والحدوث E/O	الإكتمال والتملم CO	التقييم والتخصيص V/A	الحقوق والالتزامات R&O	العرض و الإفصاح P&D
الميزانية الختامية												
الأصول												
النقدوشبه النقد	%6	M	H	M	H	H	H	X	X		X	X
حسابات الذمم المدينة	%30	H	H	H	H	H	H	X	X	X		X
مصاريف مدفوعة مقدماً	%4	L	M	L	L	L	L	X		X		
المخزون	%35	H	M	M	L	L	M	X	X	X	X	X
ممتلكات مصانع معدات	%15	H	L	L	L	L	L	X		X	X	
موجودات/مطاليب	%10	M	M	M	M	M	M	X		X	X	X
حسابات دائنة	%35	H	H	L	M	M	M	X	X		X	
مصاريف مستحقة	%20	H	M	M	H	H	H	X	X	X	X	X
إيرادات مؤجلة	%30	H	M	M	M	L	L	X	X	X	X	X
دين طويل الأجل	%15	H	L	L	L	H	L	X	X	X	X	X
حقوق الملكية												
أسهم عادية	%5	M	M	M	L	L	L	X		X	X	X
أرباح محتجزة	%95	H	L	L	L	M	H	X	X			X

- ويمكن أن تتضمن مراجعة الاحتيال رسماً بيانياً توضيحياً للصفقات الرئيسية في النشاط الاقتصادي.

من إحدى طرق أداء تلك المراجعة منهج "تحليل الفجوة".

الضوابط الداخلية الفعلية

الضوابط الداخلية المصرح عنها من قبل المنظمة

الضوابط الداخلية انطلاقاً من أفضل الممارسات

- من أشكال تقييم الخطر: تتبع المسار المحاسبي للعمليات الهامة للنشاط الاقتصادي والتي يلزم مجلس الرقابة والإشراف المحاسبي على الشركات العامة PCAOB المدققين القيام بها، حيث يتوجب على المدقق القيام على الأقل بعملية "تتبع مسار" واحدة لكل صنف رئيسي من أصناف الصفقات.

حيث يقوم المدقق في عملية "تتبع المسار" بتتبع صفقات وأحداث الشركة /العادية وغير العادية/ من نقطة البداية عبر المعالجة في أنظمة الشركة المعلوماتية والمحاسبية، وعملية إعداد التقرير المالي... وصولاً لنقطة التقرير عنها في القوائم المالية للشركة. [21]

وقد يستطيع المدقق تحقيق أهداف عملية "تتبع المسار" عبر أداء بديل لمزيج من الإجراءات بما يتضمنه ذلك من: الاستعلام، الفحص، الملاحظة، وإعادة تنفيذ التدابير... على كل، يمثل أداء عملية "تتبع المسار" الوسيلة الأكثر نجاعة وكفاءة في تحقيق تلك الأهداف.

ويعد عمل المدقق على: بيئة الضبط والمراقبة وعملية "تتبع المسار" جزءاً هاماً من الدليل الرئيسي الذي يتوجب على المراجع المستقل أن يحصل عليه بنفسه.[22]

حيث أن الإدارة تشرف على إعداد التقارير المالية التي يدققها المراجع الخارجي ليستخدمها المستثمرون بعد إخراجها بصورتها النهائية...وبالنظر إلى تلك الأقطاب، ماهي الأسئلة الواجب أن يطرحها المراجع والتي من شأنها أن تقدم له عوناً كبيراً في إطار تحري الاحتيال في القوائم المالية؟

النتائج والمناقشة:

إطار تحري الاحتيال في القوائم المالية:[23]

1. فهم خلفية الإدارة ومجلس المديرين:

1. هل كان لأي من المدراء التنفيذيين المهمين أو لأعضاء مجلس الإدارة صلة بمنظمات أخرى في الماضي؟ إن وجد ذلك، فما هي طبيعة تلك المنظمات وتلك الصلات؟
2. هل تمت ترقية المدراء المهمين من داخل المنظمة أم أنه تم تعيينهم من الخارج؟
3. هل لأي من المدراء المهمين مشاكل قانونية أو تنظيمية في الماضي؟ سواء أكانت على الصعيد الشخصي أم على صعيد المنظمة التي كان لهم صلة بها؟
4. هل كان هناك تغييرات جوهرية وهامة في تركيبة الإدارة ومجلس المديرين؟
5. هل هناك معدلات دوران عالية في الإدارة أو مجلس المديرين؟
6. هل لأي من أعضاء الإدارة أو مجلس المديرين ماض إجرامي؟
7. هل هناك أي مسائل أخرى ذات صلة بخلفية أي من المدراء المهمين أو أعضاء مجلس الإدارة؟
8. هل يتمتع غالبية أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية؟
9. هل رئيس مجلس المديرين منفصل عن المدير التنفيذي (صلة، نفوذ وسلطة مباشرة أو غير مباشرة)؟
10. هل لدى الشركة استقلالية في: لجان التدقيق، التعويضات، التسمية والتعيين؟

2- فهم دوافع وحوافز الإدارة ومجلس المديرين:

1. هل الثروة الشخصية لأي من المدراء التنفيذيين المهمين محتجزة داخل المنظمة؟
2. هل ترزح الإدارة تحت ضغط ضرورة ملاقاة توقعات مالية معينة؟

هل الإدارة ملزمة أمام الدائنين المحليين وغيرهم بتحقيق تنبؤات يبدو أنها صعبة المنال؟

3. هل تمنح تعويضات الإدارة في الأساس وفق نسب الإنجاز (المكافآت، خيارات الأسهم، إلخ...)؟
4. هل هناك اتفاقيات قروض مهمة أو مقيدات مالية أخرى يتوجب على الإدارة ملاقاتها؟

5. هل أن أحداً من أعضاء الإدارة المهمين في خطر أن يفقد وظيفته؟
6. هل الأداء المالي للمنظمة الذي يتم التقرير عنه في هبوط؟
7. هل هناك مصلحة كبيرة للإدارة بالحفاظ على سهم المنظمة أو رفعه؟
8. هل للإدارة حافز لاستخدام طرق غير ملائمة لتخفيض الإيرادات المقرر عنها لأغراض ضريبية /التهرب الضريبي/؟
9. هل هناك أي مسائل أخرى هامة ترتبط بحوافز الإدارة و مجلس المديرين؟

التفكير الاستراتيجي في إطار المراجعة:

غالباً ما يتضمن الاحتيال في القوائم المالية تورط الإدارة العليا للشركة التي يتم تدقيق حساباتها.

وحيث أن مهمة المدقق الخارجي تتمثل في تقييم عدالة القوائم المالية، فإن مرتكب الاحتيال سيحاول إخفاء احتياله عن المراجع الخارجي.

إذاً: الاحتيال استراتيجي في طبيعته، ويتضح هذا في تأثر نزعة الإدارة لارتكاب الاحتيال بالمراجعة المتوقعة وتأثر نهج المراجع في كشف الاحتيال بمدى ودرجة احتمال ارتكاب الإدارة للاحتيال.

الأمر الذي يماثل لعبة الشطرنج حيث يأخذ الفرد باعتباره حركات خصمه المتوقعة في الوقت الذي يقوم فيه الخصم بالشيء المماثل، وأكثر ما تكون عملية تحري المراجع عن الاحتيال فعالة في الكشف عن هذا الاحتيال عندما يأخذ المراجع باعتباره ويدرس رؤية الإدارة لنهجه المحتمل في عملية المراجعة.

ويختلف ذلك النمط في التخطيط للمراجعة عن ذلك المطلوب لكشف الأخطاء غير المقصودة في القوائم المالية.

فالتفكير في السياق الاستراتيجي لكشف الاحتيال يعتمد على نظرية اللعبة، حيث تسعى هذه النظرية للتنبؤ بسلوك الفرد اعتماداً على أفضل استجابة لذلك الفرد والتي يحددها: حوافز ودوافع الفرد + توقعات الفرد لسلوك خصمه المحتمل.

إن أخذ المراجع بالاعتبار لرد فعل الشركة الخاضعة للتدقيق تجاه خيارات المدقق هو ما يعرف بالتفكير الاستراتيجي.

ويرى البحث العلمي ضرورة انخراط المراجع الفعال في التفكير الاستراتيجي من أجل توقع رد فعل الشركة، ولكن تزداد صعوبة هذا العمل ودرجة تعقيده عند دراسة/اعتبار المراجع لعدة مستويات من السلوك الاستراتيجي المحتمل.

- هناك عدة مستويات للتفكير الاستراتيجي في إطار المراجعة، تلك المستويات هي: مستوى الصفر – المستوى الأول – المستوى الثاني...

مستوى الصفر: يحدث عندما يأخذ المدقق والشركة الخاضعة للتدقيق كل منهما باعتباره الظروف والحالات التي تؤثر بشكل مباشر عليه فقط (يأخذ المدقق بالاعتبار ما يؤثر عليه بشكل مباشر وتأخذ الشركة بالاعتبار ما يؤثر عليها بشكل مباشر)، أي أنه لدى هذا المستوى يأخذ المراجع باعتباره حوافزه الخاصة مثل أتعاب التدقيق وتكاليف العينة...

المستوى الأول: يأخذ المدقق باعتباره الظروف والحالات التي تؤثر بشكل مباشر على الشركة (الطرف الآخر). في هذه الحالة يفترض المدقق بأن الشركة تستخدم مستوى الصفر للتفكير وبالتالي ستنطلق خطته التدقيقية من حوافز الشركة فقط.

مثال: إذا توقع المدقق إخفاء الإدارة للاحتيال فسيعدل خطته التدقيقية بما يتناسب مع كشف هذا الإخفاء، ولكن المدقق هنا لن يأخذ باعتباره توقع الشركة لسلوكه، تصرفاته، إجراءاته.

المستوى الثاني: يحدث عندما يأخذ المدقق باعتباره مستويات تعقيد إضافية، بما في ذلك كيفية توقع الشركة لسلوك المدقق.

على سبيل المثال: عند هذا المستوى سيعدل المدقق خطته التدقيقية عبر طرح إجراءات تدقيقية غير متوقعة انطلاقاً من اعتقاده لكيفية إخفاء الإدارة لاحتيالها بناء على تفكيرها الاستراتيجي.

- نظراً لصعوبة الانخراط في مستويات عالية للتفكير الاستراتيجي، فمن حسن الحظ أن المدقق يمتلك القدرة على إدخال تحسينات هامة على نهجه التدقيقي عبر الانخراط في المستويين الأول والثاني للتفكير الاستراتيجي.

في الوقت الحالي، غالباً ما يكون لدى الإدارة القدرة على توقع الإجراءات التدقيقية التي سينفذها المراجع المستقل نظراً لأنه قام في السابق بمراجعة الشركة واتبع إجراءات محددة اطلعت عليها الشركة وكونت صورة عنها.

وبالتالي، سيتم تطوير مناهج الاحتيال في القوائم المالية بالشكل الذي سيفشل معه نهج المراجعة النمطي للمدقق في اكتشافها. وسيستخدم المراجع الفعال التفكير الاستراتيجي – وخاصة المستوى العالي له أو على الأقل المستوى الأول – لأجل التحري الفعال عن ذلك النشاط الاحتيالي. بناء عليه، سينفذ المدقق إجراءات غير متوقعة وسيستخدم اختبارات لم يسبق أن شهدتها الإدارة.

ويرى البحث العلمي أن الانخراط في التفكير الاستراتيجي سيقود المدقق المستقل إلى نهج خطط تدقيقية وتنفيذ إجراءات أكثر صرامة وأقرب ما تكون إلى الإجراءات والتدابير الموصى بها من قبل خبراء فحص الاحتيال.[24]

التفكير الاستراتيجي المتعلق بالاحتيال في الإيرادات:

إن تطبيق التفكير الاستراتيجي على إجراءات التدقيق المعيارية بسيط وسهل ولا يكلف أكثر من تعديلات بسيطة على تلك الإجراءات.

مثال: إجراء التدقيق المعياري الذي يقضي بإرسال التأكيدات للذمم المدينة: عندما يشك المدقق بقيام الشركة الخاضعة للتدقيق بتسجيل حسابات ذمم مدينة مزيفة... يمكنه تطبيق التفكير الاستراتيجي في محاولة منه لكشف جهود الإدارة في إخفاء ذلك المخطط. فالإدارة – التي تعلم بأن طلبات التأكيد معيارية في عملية المراجعة – قد تعطي المدقق عنوان مدير تنفيذي لديها ليتم إرسال طلب التأكيد له. وعلى المدقق أخذ ذلك الاحتمال بعين الاعتبار وأن يقوم بناء عليه وبشكل مسبق بالتحقق من العناوين البريدية العائدة للزبائن قبل إرسال طلبات تأكيد الأرصدة لهم.

إذ أنه عبر التحقق من العنوان لرؤية ما إذا كان النشاط الصحيح هو الذي يتراسل على العنوان الصحيح، سيكون اكتشاف احتيال كهذا ممكناً.

التفكير الاستراتيجي المتعلق بالاحتيال في المخزون:

ستقوم الإدارة على الأرجح بإخفاء الاحتيال في المخزون في القوائم المالية (كما هو الحال بالنسبة للاحتيال في الإيراد). وستحاول الإدارة على الأرجح إخفاء هذا الاحتيال عن إجراءات التدقيق المعيارية – انطلاقاً من علمها بأداء المراجع لإجراءات تدقيق محددة –

على سبيل المثال: إذا كانت الإدارة تحاول تضخيم قيمة المخزون ولديها علم بتواريخ ومواقع الجرد المادي للمخزون من قبل المدقق، فقد تقوم بشحن المخزون الذي تم تعداده من مستودع لمستودع آخر لم يتم تعداد محتوياته

بعد. وفيما يخص مخطط التعداد المضاعف للمخزون، يستطيع المدقق تطبيق التفكير الاستراتيجي وتعديل الإجراءات المعيارية عبر واحدة أو أكثر مما يلي:

- القيام بزيارات وتعدادات مفاجئة لمواقع المخزون.
- التأكد من سرية خطة التدقيق ومن عدم النقاش مع الزبون بخصوص مواقع، أوقات، وأحجام العينات المتعلقة بالجرد المادي للمخزون.
- إجراء تحليلات غير مالية لتقرير العلاقات غير العادية (مثال: حساب الحجم الكلي المطلوب لاستيعاب كمية المخزون المقرر عنها ومقارنة ذلك الحجم مع السعة الفعلية للمستودع القائم لاكتشاف التضخيم لقيمة المخزون أو التعداد المضاعف للمخزون).
- الاستفسار من أفراد قسم الشحن عن الشحنات التي حدثت مؤخراً بين مواقع مستودعات المخزون بتواريخ قريبة من تاريخ الجرد المادي للمخزون.

التفكير الاستراتيجي المتعلق بالاحتيال في المطاليب:

مرة أخرى، إن تطبيق التفكير الاستراتيجي على إجراءات المراجعة المعيارية هو عملية بسيطة ولا تكلف أكثر من تعديل بسيط على تلك الإجراءات.

مثال: من أجل العثور على المطاليب غير المسجلة أو المطاليب المسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية، يمكن أن يرسل المدقق طلب تأكيد/تثبيت إيجابي لكافة الموردين الذين سبق أن تعاملت معهم الشركة سواء أكان لهم رصيد دائن على الشركة وقت إعداد القوائم المالية أم لم يكن لهم رصيد.

والمدقق الذي يشك بأن زبونه لا يسجل كافة المطاليب يمكن له – من خلال تطبيق التفكير الاستراتيجي– محاولة اكتشاف جهود الإدارة في إخفاء هذا المخطط.

حيث أن الإدارة تعلم بأن التأكيدات معيارية في عملية المراجعة، قد لا تقوم بتزويد المدقق بقائمة كاملة بالموردين الذين سبق أن تعاملت معهم (وخاصة أولئك الذين لهم رصيد دائن فعلي على الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية في الوقت الذي تدعي فيه في تقارير الشركة المالية أن لا رصيد لهم).

وعلى المدقق أن يستنتج احتمال أن تعطيه الإدارة قائمة ناقصة بالموردين، وأن يقوم بالتالي بمقارنة القائمة الحالية التي بين يديه مع قوائم الموردين للسنوات السابقة أو مع فواتير الموردين أو مع السجلات لدى قسم المشتريات أو مع سجلات الشراء الأخرى.

وبالنتيجة: يمكن لاحتيال كهذا أن يكتشف بسهولة أكبر عبر البحث في المصادر الأخرى لقوائم الموردين مثل قوائم السنة الماضية أو جداول الفواتير...

التفكير الاستراتيجي المتعلق بالاحتيال في الأصول:

كما هو الحال في الاحتيال في المطاليب، فإن احتيال القوائم المالية المتعلق بالأصول سيتم إخفاؤه على الأرجح من قبل الإدارة.

وحيث أن الإدارة على علم بتنفيذ المدققين لإجراءات مراجعة محددة، فإنها ستحاول إخفاء الاحتيال عن تلك الإجراءات المحددة.

مثال: إذا حاولت الإدارة تضخيم قيمة الأصول الثابتة وهي تعلم بنفس الوقت بأن المدقق سيعاين تلك الأصول بشكل مادي، فإنها ستحاول اقتراض أو استئجار أملاك وتجهيزات ومعدات تعود ملكيتها للغير بغاية تشميلها في عملية جرد الأصول الثابتة.

أما المدقق – الذي يطبق التفكير الاستراتيجي – فسيأخذ باعتباره لذلك الاحتمال وسيقوم إضافة للجرد المادي للأصول الثابتة... سيقوم بفحص قواعد بيانات السجلات العامة التي تحدد ملكية الأصول.

تحري الاحتيال في القوائم المالية:

استنبطت الباحثة أدوات وتقنيات التحري الفعالة بعد تبحرها في دراسات وآراء خمسة فرق من الباحثين:

الفريق الأول[25]: Thomas W. Golden, Steven L. Skalak, Mona M. Clayton

الفريق الثاني[26]: D. Larry Crumbley, Lester E. Heitger, G. Stevenson Smith

الفريق الثالث[27]: Hopwood, Leiner, Young

الفريق الرابع[28]: Tommie W. Singleton, Aaron J. Singleton, G. Jack Bologna, Robert J. Lindquist

الفريق الخامس[29]: W. Steve Albrecht, Conan C. Albrecht, Chad O. Albrecht, Mark F. Zimbelman

الملاحظات العامة للباحثة على تلك الإجراءات:

- يمكن استخدام بعض إجراءات المراجعة لكشف عدة خطط/صفقات احتيالية.

مثال: يمكن استخدام الإجراءات التحليلية والمقابلة لكشف جميع المخططات/الصفقات الاحتيالية.

- على الرغم من أن الإجراءات التحليلية تعطي المؤشر عن احتمال وجود احتيال، إلا أنها لا تحسم وجود الاحتيال بالشكل الذي لا يدع معه مجالاً للشك.

- من جهة أخرى، قد تعطي المقابلات دليلاً أقوى لمخطط احتيالي معين.

- حيث أن لكل إجراء من إجراءات المراجعة إمكانية محدودة في إثبات أو نفي وجود احتيال معين، فإن اتحاد إجراءات المراجعة (مجموعة من تلك الإجراءات) سيزيد احتمال كشف السلوك الاحتيالي.

- ومع أن إجراءات المراجعة قد تساعد في كشف الاحتيال إلا أنها لا تضمن ذلك.

- يتوجب على المراجعين استخدام الشك المهني عند إجراء عملية المراجعة وتوظيف التفكير الاستراتيجي. تأتي أهمية ذلك النوع من التفكير انطلاقاً من حقيقة أن مرتكبي الاحتيال الأذكياء على علم بإجراءات التدقيق النمطية وبالتالي سيصممون خططهم الاحتيالية بحيث تكون مخفية عن تلك الإجراءات.

فالتفكير الاستراتيجي إذاً: هام لكشف الاحتيال في القوائم المالية.

يأمل المدقق بأن تنفيذه لإجراءات المراجعة النمطية سيساعده في كشف الاحتيال في القوائم المالية، ولكن عليه أن يعي الحقيقة التالية: قد يحاول مرتكبو الاحتيال وبشكل متعمد منع المدقق من كشف احتيالهم، فالإدارة ستطبق التفكير الاستراتيجي في محاولاتها لإخفاء خططها الاحتيالية، وعلى الأرجح سيكون ذلك انطلاقاً من توقعاتها لإجراءات المراجعة المعيارية وخاصة إن كان قد سبق للمراجع المستقل تأدية تلك الإجراءات.

أثبتت الباحثة بما لا يقبل الشك صحة فرضياتها الثلاث وتبين فيما يلي نتائج استنباطها:

الجدول رقم (4): إجراءات التدقيق الشائعة على خطط الاحتيال في الإيرادات:

الجانب الأفقي: الصفقات والمخططات الاحتيالية الشائعة: تعدادات 1-2-3 ---

1- تسجيل مبيعات مزيفة

2- الاعتراف المبكر بالإيراد

3- تشكيل مؤونة ضئيلة للديون المشكوك فيها – عدم شطب الديون غير المتوقع تحصيلها

4- عدم تسجيل البضائع المعادة من الزبائن + عدم تسجيل الحسومات الممنوحة لهم

5- تسجيل مردودات المبيعات وشطب الزبائن بعد نهاية الفترة المحاسبية

6- التلاعب بالنقود المستلمة

7- الصفقات مع الأطراف ذات الصلة

8- مبيعات وهمية

9- تحرير فواتير بالمبيعات مع الاحتفاظ بها لدى مستودعات الشركة

10- الاتفاقيات الجانبية

11- بضائع الأمانة

12- حمى تصريف البضائع

13- الاختلاس والتطيير

14- إعادة التأريخ

15- سياسة متساهلة بخصوص المبيعات المرتجعة

16- الشحنات الجزئية

17- الفصل الزمني الخاطئ بين الفترات المالية المتعاقبة

18- صفقات بين أطراف لا يرافقها منافع اقتصادية متبادلة

الجانب العمودي: إجراءات التدقيق الشائعة: أسئلة تفيد في كشف التعدادات 1-2--- أعلاه

أ- تطبيق الإجراءات التحليلية على: المبيعات، مر.المبيعات، م.د.م.فيها، د.معدومة، عمر الحسابات المدينة لـ: 18-17-16-15-14-13-12-11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1

ب-مراجعة: حـ/الذمم المدينة في دفتر الأستاذ العام، يومية المقبوضات النقدية، يومية المبيعات للعثور على البنود غير العادية أو الضخمة لـ: 1-6-8-14-16-18

ت-اختيار بعض أرصدة الحسابات المدينة الواجب التحقق منها وإرسال طلبات تأكيد إيجابي وسلبي لها لـ: 1-2-4-6-8-9-11-12-13-14-15-16-17

ث-استخدام المبلغ المدفوع لاحقاً من الزبون كدليل فيما يخص: - طلبات التأكيد الإيجابي غير المعادة – طلبات التأكيد السلبي المعادة مع فروقات كبيرة – أرصدة هامة لحسابات أخرى لـ: 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-12-13-15

ج-بالنسبة لطلبات التأكيد الإيجابي غير المعادة + طلبات التأكيد السلبي المعادة مع فروقات كبيرة: يتوجب فحص الوثائق الداعمة مثل الفواتير ووثائق الشحن لـ: 1-6-8-9-14-16-17

ح-مراجعة مر.المبيعات بعد نهاية الفترة المحاسبية لتقرير مدى أثرها على أرصدة الحسابات المدينة لـ: 1-2-4-5-8-11-12-15

خ-اختبار الفصل الزمني لـ: المبيعات، مر.المبيعات، المقبوضات النقدية بنهاية الفترة عبر الرجوع إلى الوثائق الداعمة قبل و بعد نهاية الفترة المحاسبية لـ: 1-2-5-8-17

د- مراجعة عملية مطابقة الأستاذ المساعد للأستاذ العام والتحقيق في البنود غير العادية لـ: 1-8

ذ- اختبار الحدوث الفعلي للمبيعات عبر تتبع مسارها من يومية المبيعات إلى الوثائق الداعمة لـ: 1-6-7-8-9-11-12-13-14

ر- التأكد من المعالجة الصحيحة والملائمة للمبيعات للأطراف ذات الصلة في حسابي المبيعات والذمم المدينة لـ: 1-7-10-18

ز- إجراء مقابلات مع الأفراد العاملين في الشركة لـ: الجميع من 1 إلى 18

س- مقارنة أسعار وشروط البيع الواردة على فواتير البيع مع شروط وأسعار البيع المرخصة من قبل الشركة لـ: 7-10-11-18

ش- الاستعلام من الإدارة وباقي الأفراد العاملين في الشركة عن حسابات الذمم المدينة العائدة للأطراف ذات الصلة لـ: 7-8

الجدول رقم (5): إجراءات التدقيق الشائعة على خطط الاحتيال في المخزون

الجانب الأفقي: الصفقات أو المخططات الاحتيالية الشائعة: تعدادات 1-2----

1-تسجيل مخزون مزيف

2-فصل زمني خاطئ بين فترات مالية متعاقبة

3-عدم شطب أو تخفيض قيمة المخزون المتقادم

4-عدم تسجيل المشتريات أو عدم تسجيل كافة المشتريات

5-تضخيم قيمة المردودات أو الحسومات

6-تقليص كلفة البضاعة المباعة

7-تضخيم قيمة المخزون

8-تضخيم قيمة المخزون أو تعداد المخزون ذاته مرتين في قائمة الجرد المادي

9-رسملة تكاليف المخزون

الجانب العمودي: إجراءات التدقيق الشائعة: أسئلة تفيد في كشف التعدادات 1-2--- أعلاه

أ- مقارنة نسبة هامش الربح لكل منتج: مع أرقام السنة السابقة ومع نسب الصناعة لـ: 1-4-6-8-9

ب- مقارنة المصاريف الصناعية غير المباشرة التقديرية أو المعيارية مع نظيرتها الفعلية لـ: 6-9

ت- مقارنة عدد أيام المخزون لدى الشركة مع عدد أيام المخزون لدى الصناعة ومع عدد أيام المخزون لدى الشركة في السنة السابقة لـ: 2-3

ث- مقارنة تكاليف البضاعة المباعة المقدرة مع تلك الفعلية لـ: 1-6-7-9

ج-الاستعلام من أفراد الشركة عن المخزون المحتفظ به كبضاعة أمانة أو المخزون العائد للصفقات التي تم تحرير فواتير بها مع الاستبقاء على بضاعتها في مخازن الشركة لـ: 1-5-8

ح-إجراء تعدادات اختبارية على العينات وتسجيل ذلك في أوراق العمل الخاصة بالمراجعة لـ: 1-2-3-5-7-8

خ-الحصول على المعلومات الخاصة بالفصل الزمني بما يشمل ذلك لـ: أرقام وثائق الشحن والاستلام الأخيرة بتاريخ التعداد المادي للمخزون لـ: 1-2-4-5-8

د- مراقبة التعداد المادي للمخزون لـ: 1-2-3-5-7-8

ذ- فحص عينة من وثائق الشحن والاستلام قبل وبعد نهاية الفترة المحاسبية بعدة أيام لـ: 2-4-5

ر-الاستعلام عن المخزون الذي قد يكون مرهوناً أو قد انتقلت ملكيته من الشركة لأطراف أخرى لـ: 8

ز-الاستفسار بخصوص المخزون بطيء الحركة أو المخزون المتقادم لـ: 3-6

س- مطابقة المجاميع في تعدادات إجمالي المخزون لدفتر الأستاذ العام لـ: 1-8

ش- مراجعة التكاليف المعيارية المستخدمة في تسعير المخزون لـ: 6-9

الجدول رقم (6): إجراءات التدقيق الشائعة على خطط الاحتيال في المطاليب

الجانب الأفقي: المخططات الاحتيالية الشائعة: تعدادات 1-2---

1-تسجيل الحسابات الدائنة (الذمم الدائنة) في فترات لاحقة

2-عدم تسجيل المشتريات

3-تضخيم مردودات المشتريات والحسم على المشتريات

4-تسجيل الدفعات التي تمت للموردين في فترات لاحقة على أنها تمت في فترات سابقة (أبكر)

5-التلاعب في تسجيل الدفعات

6-عدم تسجيل المطاليب

7-تسجيل المستحقات في فترة لاحقة

8-تسجيل الإيراد غير المستحق كإيراد مستحق (أو العكس بالعكس)

9-عدم تسجيل التزامات الضمانة والكفالة (مطاليب الخدمة)

10-تسجيل الودائع كإيرادات

11-عدم تسجيل اتفاقيات والتزامات إعادة الشراء

12-الاقتراض من الأطراف ذات الصلة بكلفة أقل من كلفة الاقتراض العادية

13-الاقتراض بضمانة الأصول

14-شطب المطاليب وعدم تسجيلها بحجة نسيانها

15-الادعاء بأن المطاليب تمثل قروضاً شخصية وأنها ليست قروضاً على الكيان

16-عدم تسجيل المطاليب المحتملة المشروطة (التي يحتمل أن تقع على الكيان أو أن يتحملها الكيان)

17-تسجيل المطاليب المشروطة بقيم متدنية جداً

الجانب العمودي: إجراءات التدقيق الشائعة التي تفيد في كشف التعدادات 1-2---أعلاه

أ- الحصول على مصادقة مصرفية نموذجية تطلب معلومات محددة موجودة على مذكرات البنك لـ: 4-5-6-15-14-13

ب-مراجعة مصاريف الفائدة الخاصة بالدفعات لمقرضين غير مدرجين على جدول القروض/الدين لـ: 5-6-15-14-12

ت-مراجعة الكمبيالات المدفوعة أو المجددة بعد تاريخ الميزانية الختامية لتقرير وجود أو عدم وجود مطاليب غير مسجلة بتاريخ الميزانية الختامية لـ: 1-4-5-6-7-14-15

ث-إعادة احتساب الفوائد الدائنة المستحقة لـ: 4-5-6-7-14-15

ج-مقارنة مصاريف الفائدة العائدة للسنة الحالية مع تلك العائدة للسنوات السابقة لـ: 4-5-6-14-15

ح-مقارنة التواريخ على المستندات مع تواريخ تسجيل الصفقات في يومية المشتريات لـ: 1-4-7

خ-مراجعة قروض صفقات الأطراف ذات الصلة (تمت الصفقة مقابل قرض من الطرف ذي الصلة للشركة) أو القروض المقدمة من كبار المساهمين للشركة لـ: 11-12-14-15

د- أخذ عينة من المستندات والرجوع بمسارها إلى يومية المشتريات لـ: 2-6-8-9-10

ذ- مراجعة حركة المديونية في الأيام القليلة قبل وبعد نهاية السنة المحاسبية لتقرير ما إذا تم تسجيل الصفقات بالفترة الصحيحة والملائمة لـ: 1-4-7-8

ر-مراجعة محاضر اجتماعات مجلس المديرين، ملفات الشركة، اتفاقيات الخدمة، والمراسلات مع الآخرين لـ: 1-2-3-4-5-6-7-8

الجدول رقم (7): إجراءات التدقيق الشائعة على خطط الاحتيال في الأصول

الجانب الأفقي: المخططات الاحتيالية الشائعة: تعدادات 1-2---

1- الرسملة الخاطئة لمختلف أنواع النفقات لتتم إضافتها إلى الأصول

2- تسجيل الأصول بقيمتها السوقية بدلاً من قيمتها الدفترية

3- جعل الكيان الخاطئ يقوم بعملية الشراء

4- تخصيص التكاليف على الأصول بطرق غير صحيحة وغير ملائمة

5- تسجيل أصول مزيفة أو تضخيم قيمة الأصول في صفقات/حسابات تحدث داخل الشركة

6- مشتريات ومبيعات وهمية للأصول لمشترين غير حقيقيين "مشترين واجهة"

7- تضخيم تكاليف الأصل في صفقات الأصول مع الأطراف ذات الصلة

8- عدم تسجيل الاهتلاك

9- التواطؤ مع أطراف خارجية لتضخيم قيمة الأصول (مثال: تخصيص تكاليف المخزون على الأصول الثابتة)

10- الكذب بخصوص الأوراق المالية المتداولة بمساعدة الأطراف ذات الصلة

11- اختلاس النقد الذي ينجم عنه قوائم مالية مضللة – بدون علم الإدارة –

12- تغطية سرقة النقدية أو أصول أخرى عبر تضخيم الحسابات المدينة أو المخزون

الجانب العمودي: إجراءات التدقيق الشائعة: التي تفيد في كشف التعدادات 1-2--- أعلاه

أ- التحقق من الوجود المادي للإضافات الهامة للأصول الرأسمالية لـ: 1-5-6-7

ب- فحص أو التحقق من الوثائق والصكوك للعثور على دليل الملكية لـ: 1-5-6

ت- مراجعة اتفاقيات الإيجار للتأكد من القيد المحاسبي الصحيح لصفقات الإيجار لـ: 5

ث- التحقق من صحة المستندات المؤيدة لصفقات الصيانة والإصلاح لأجل بنود التكلفة الواجب رسملتها لـ: 1-4-9

ج-مقارنة العمر الإنتاجي للأصل مع عمر باقي الأصول القابلة للمقارنة في الشركات القابلة للمقارنة لـ: 4-8

ح-مراجعة محاضر اجتماعات مجلس المديرين، ملفات الشركة، والمراسلات لـ: 3-4-7-9-10

خ-مقارنة القوائم المالية للشركات قبل وبعد عملية الدمج أو التملك لـ: 2-3-4-5

د- مراجعة تقييم الأصول لتقرير التكاليف الواجب رسملتها وإضافتها للأصول (من نفقات بحث وتطوير وغيرها) ومقارنة ذلك مع السنوات السابقة لـ: 1-4-7-8-9

ذ- مقارنة أرصدة القوائم المالية مع معلومات القوائم غير المالية أو مع الأشياء/الأصول التي تمثلها لـ: 2-4-5-10-11-12

ر-مقارنة أرصدة القوائم المالية والسياسات مع تلك العائدة لشركات أخرى مماثلة لـ: 1-2-4-5-6-7-8-9-10-11-12

الاستنتاجات والتوصيات:

ترى الباحثة أنه ستستمر جهود الكونغرس، هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC، أسواق الأوراق المالية المختلفة، جمعيات ووكالات المحاسبة وآخرون...في فرض ضغط أكبر على الإدارة، لجان التدقيق، المحاسبين، المدققين لمكافحة الاحتيال. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الرهان عالياً (المكافحة غير مضمونة ودرجة المخاطرة كبيرة) وهناك ضرورة لوجود معرفة، خبرة، مهارات خاصة لمكافحة فعالة للاحتيال.

وإنه لمن اللامعقول الاعتماد الكامل على المدقق الداخلي والمراجع الخارجي لكشف الاحتيال المالي في القوائم المالية بكل تعقيداته، فمن الضروري وجود أخصائيين لكشف الاحتيال يتمتعون بالعقلية المطلوبة، الموضوعية الملائمة، والمهارات اللازمة. كون هؤلاء جزءاً من فريق التدقيق الداخلي، فريق التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، أو أي كيان آخر غير معرف بعد لا يزال موضع البحث والدراسة بغية الوصول لأداة قوية لكشف مشكلة الاحتيال والتلاعب في القوائم المالية.

وعلى الرغم من صعوبة هذه المهمة، علينا ألا ننسى أن أدوات مكافحة الاحتيال في تطور مستمر. وحيث أنه يتم إجراء فحص معمق للأنشطة الاحتيالية المرتكبة في السنوات الأخيرة، سيتاح المزيد من المعلومات الداخلية وسيستخدم لتطوير مهارات وتقنيات أكثر تعقيداً لكشف الاحتيال.

المراجع:

[1] PRICEWATERHOUSECOOPERS, *European Crime Survey*, Release 1, 2001, http://www.pwcglobal.com/cz/eng/ins-sol/pub1/Euro_fraudsurvey_2001.pdf.

[2] BEASLEY, M.S.; CARCELLO, J.V.; HERMANSON, D.R. *Fraudulent Financial Reporting 1987-1997: An Analysis Of U.S. Public Companies*, COSO The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, New York, 1999.

[3] CULLINAN, C.; SUTTON, S. *Defrauding the Public Interest: A Critical Examination of Reengineered Audit Processes and the Likelihood of Detecting Fraud, Critical Perspectives on Accounting* U.S.A., N. 13, 2002, 297-310. See also BEASLEY, M. S. *Fraudulent Financial Reporting 1987-1997: An Analysis of U.S. Public Companies*, COSO, New York, 1999.

[4] SHELTON, S. W.; WHITTINGTON, O. R.; LANDSITTEL, D. *Auditing Firm's Fraud Risk Assessment Practices. Accounting Horizons* U.S.A., March 2001,19-33.

[5] AICPA American Institute of Certified Public Accountants, *Statement on Auditing Standards (SAS) No. 82: Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit*, New York, 1997.

[6] LOEBBECKE, J.K.; EINING, M.M.; WILLINGHAM, J.J. *Auditors' experience with material irregularities: Frequency, nature, and detectability. Auditing: A Journal of Practice & Theory* U.S.A., N. 9, Fall 1989, 1-28.

[7] PERSONS, O. *Using financial statement data to identify factors associated with fraudulent financial reporting. Journal of Applied Business Research* U.S.A., Summer 1995, 38-46.

[8] MCMULLEN, D.A.; RAGHUNANDAN, K.; RAMA, D.V. *Internal control reports and financial reporting problems. Accounting Horizons* U.S.A., N. 10, December 1996, 67-75.

[9] DECHOW, P.A.; SLOAN, R.G.; SWEENEY, A.P. *Causes and consequences of earnings manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC. Contemporary Accounting Research* U.S.A., N. 13, Spring 1996, 1-36.

[10] BEASLEY, M.S. *An empirical analysis of the relationship between the board of director composition and financial statement fraud. The Accounting Review* U.S.A.,Vol. 71, October 1996, 443-465.

[11] COSO Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, *Fraudulent Financial Reporting 1987-1997: An Analysis of U.S. Public Companies*, New York, 1999.

[12] BELL, T.B.; CARCELLO, J.V. *A decision aid for assessing the likelihood of fraudulent financial reporting. Auditing: A Journal of Practice & Theory* U.S.A., Vol. 19, Spring 1999, 169-184.

[13] http://www.coso.org

[14] Id.

[15] SINGLETON, T. W.; SINGLETON, A. J.; BOLOGNA, G. J.; LINDQUIST, R. J. *Fraud Auditing and Forensic Accounting.* 3rd Edition, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2006, 108-111.

[16] DERBY, B.I. *Data Mining for Improper Payments. Journal of Government Management* U.S.A.,Vol. 52, N. 4, Winter 2003, 10-13.

[17] FRANK, J. *Fraud Risk Assessments. Internal Auditor* U.S.A., April 2004, 43-47.

[18] KOLETAR, J.W. *Fraud Exposed*, John Wiley & Sons, New Jersey, 2003, 167.

[19] www.ic.coso.org

[20] Ibid.

[21] PCAOB Public Companies Accounting Oversight Board, Release 001, 2004.

[22] Ibid.

[23] ALBRECHT, W. S.; ALBRECHT, C. C.; ALBRECHT, C. O.; ZIMBELMAN, M. F. *Fraud Examination.* 3rd Edition, South-Western Cengage Learning, Ohio, 2009, 370-377.

[24] ALBRECHT, W. S.; ALBRECHT, C. C.; ALBRECHT, C. O.; ZIMBELMAN, M. F. *Fraud Examination.* 3rd Edition, South-Western Cengage Learning, Ohio, 2009, 400.

[25] GOLDEN, T. W.; SKALAK, S. L.; CLAYTON, M. M. *A Guide to Forensic Accounting Investigation*, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2006.

[26] CRUMBLEY, D. L.; HEITGER, L. E.; SMITH, G. S. *Forensic and Investigative Accounting*. 3rd Edition, CCH, Chicago, 2007.

[27] HOPWOOD, W. S.; LEINER, J. J.; YOUNG, G. R. *Forensic Accounting*. 3rd Edition, McGraw Hill companies, Inc., New Jersey, 2008.

[28] SINGLETON, T. W.; SINGLETON, A. J.; BOLOGNA, G. J.; LINDQUIST, R. J. *Fraud Auditing and Forensic Accounting* 3rd Edition, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2006.

[29] ALBRECHT, W. S.; ALBRECHT, C. C.; ALBRECHT, C. O.; ZIMBELMAN, M. F. *Fraud Examination.* 3rd Edition, South-Western Cengage Learning, Ohio, 2009.